

فأمكنه ان يسجد على ظهر انسان ففعل عند ابي حنيفة رحمه  
وهو الرابح من مذهب الشافعي والقدر من مذهب  
هيبه انه ان شأني على ظهر وان شأني حتى يزل  
الرجام وقال مالك يلزمه ما شئ السجود حتى يسجد على  
الارض  
واذا احدث الامام في الصلاة  
جاز له الاستلقاء عند ابي حنيفة ومالك واحمد  
هو محمد بن الربيع من تولي الشافعي والقدر من عدم الجواز  
لا تقام في بلد وان عظم المؤمن من جمعة  
واحدة على اصل مذهب الشافعي وهو مذهب مالكا  
مالكا واذا كان في البلد جوامع اقيمت في الجامع الاقدم  
منها وليس عند ابي حنيفة في ذلك بشي ولكن قال  
ابو يوسف اذا كان في البلد جائز فيه جمعها  
وان كان جائزا واحدا لم يجز وقال الطحاوي الصحيح  
من مذهبنا انه لا يجوز إقامة الجمعة في اكثر من موضع  
ضع واحد في المصلى الا ان يشق الاجتماع للبلد المصنوع في الموضوعين  
وان دعت الحاجة الى اكثر جاز وقال احمد بن حنبل  
اذا عظم البلد وكثر اهله لم يقد اجاز فيه جمعها  
وان امكنهم حاجة الى اكثر من موضع وعلموا هذا من مذهب مالك الشافعي  
ام غير ذلك مما هو وقيل ان فرادا كان في الصلاة في موضعين في وقت واحد  
انفصلت القراءة بينهما فثبت يجمع على حالها والربيع من مذهب الشافعي ان البلد  
اذا كثر عسرا لا اجتماع اهله في موضع واحد جاز إقامة جمعة اخرى بل  
يجوز التعدد على الحاجة وقال ابو داود والجمعة كسائر الصلوات  
يجوز لاهل البلد ان يصلوها في مساجد  
والتفقوا على انهم اذا فاتتهم صلاة الجمعة صلوا ظهرها واهل بلدهم

فراى او جماعة قال ابو حنيفة وما كد فرادى وقال الشافعي  
واحمد جماعة والله اعلم  
اتفقوا على الصلاة العبدية مشروعة ثم اختلفوا فقال ابو  
حنيفة هي واجبة على الاعيان بالجمعة قال مالك والشافعي  
هي سنة وهي رواية عن ابي حنيفة واحمد وقال احمد هي فرض  
على الكفاية واختلفوا في شرائها فقال ابو حنيفة واحمد  
ان من شرطها الاستيقاظ والعقد واذن الامام في الرابطة  
التي يقول احمد باعتبار اذنه في الجمعة واذن ابو حنيفة في  
المصر وقال مالك والشافعي كل ذلك ليس بشرط واجاز صلاة  
فراى لمن شئ من الرجال والنساء والتفقوا على  
ان تكسوة الاحرام في اولها واختلفوا في التكبيرات الزوائد  
بعد هاتين فقال ابو حنيفة ثلاث في الاولى وثلاث في الثانية  
وبه قال مالك واحمد ست في الاولى وخمس في الثانية  
وقال الشافعي سبع في الاولى وخمس في الثانية ثم قال  
الشافعي واحمد يستحب الذكر بين كل تكبيرتين و  
قال ابو حنيفة ومالك بل يوازي بين التكبيرات تسعا  
واختلفوا في تقدم التكبيرات على القراءة فقال مالك  
والشافعي يتقدم التكبير على القراءة في الركعتين وقا  
ل ابو حنيفة يوازي بين القراءة بين قبل في الاولى  
قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة وعند احمد روا  
يتأخر كالتكبيرين والتفقوا على رفع اليدين في التكبير  
وعنه مالك رواية ان الرفع في تكبير الاخرم فقط  
واختلفوا فيمن قانت صلاة الصد مع  
الامام فقال ابو حنيفة ومالك لا يقضي وقال احمد

Copyrighted King Fahd University

فراى  
او جماعة